

المؤثرات الإقليمية للأزمة السورية ومخاطر الاصطفاف الطائفي في المنطقة العربية¹

مقدمة

ألقت أحداث الأزمة السورية الضوء على مجموعة من المشاكل الاجتماعية الكامنة في العديد من دول المنطقة.

وتحاول هذه الورقة مناقشة تأثير الأزمة السورية على أمن الخليج العربي من خلال محورين رئيسيين:

1- الارتباط الوثيق بين الأمن الداخلي لدول الشرق الأوسط ومنظومات الأمن الإقليمي والدولي

2- تأثير القوى الاجتماعية العابرة للحدود على النظم السياسية في العالم العربي

فقد أدى غياب الدراسات الجادة في القضايا السياسية من منظورها الاجتماعي إلى ظهور العديد من المشكلات، ومن أبرزها:

1- توتر العلاقة بين الدولة والمجتمع،

2- غياب آليات التعامل السليم بين المجموعات السكانية داخل إطار المجتمع،

3- إضافة إلى اختلال التوازن في طبيعة الدور السياسي للجماعات الإثنية والمذهبية وتأثيراتها على منظومات الأمن الإقليمي والدولي.

في هذه الكلمة الموجزة أحاول إلقاء النظر على المؤثرات الإقليمية للأزمة السورية من خلال استعراض علاقة النظام السوري بالجماعات المذهبية العابرة للحدود، وانعكاس ذلك على الأمن الإقليمي منذ اندلاع الثورة السورية في شهر مارس من العام الماضي.

أولاً: دور النظام السوري في دعم الشبكات المذهبية العابرة للحدود

بدأ الرئيس السوري السابق عهده باتخاذ عدة إجراءات للاستفادة من العنصر الطائفي في سياسته الخارجية، حيث عمد إلى توظيف العوامل المذهبية والإثنية في تعامله مع دول الجوار، ويمكن استعراض ذلك من خلال مثالين رئيسيين:

¹ ورقة أقيمت في مؤتمر أمن الخليج: "الحقائق الإقليمية والاهتمامات الدولية عبر الأقاليم"، الذي عقده مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة في البحرين، بتاريخ 13 يونيو 2012.

1- دعم "حزب الله" اللبناني وشبكاتة في الخليج العربي: حيث تعاون النظام السوري مع الاستخبارات الإيرانية في تأسيس كيانات سياسية وميليشيات مسلحة على أسس طائفية في لبنان، وقامت علاقة وطيدة بين نظامي دمشق وطهران، خاصة في تنسيق عمليات إمداد "حزب الله" بترسانة أسلحة متطورة في جنوب لبنان. وقد استفادت طهران من علاقة التعاون مع دمشق فسارعت إلى تأسيس وجود مرجعي لها في السيدة زينب بدمشق، إلى جانب إقامة عدة مكاتب لتمثيل زعامات طائفية في العراق ولبنان، وأخذت هذه المكاتب تشرف على نشاط إقليمي واسع النطاق.

وتحدثت العديد من المصادر عن اتخاذ فروع "حزب الله" الخليجية من دمشق قاعدة لممارسة نشاطها العابر للحدود، وعلى رأسها تنظيم "حزب الله الحجاز" الذي أسسه أحمد المغسل بعد لقاء بينه وبين أحد المسؤولين العسكريين الإيرانيين في دمشق.

2- الحركة الشيرازية: وفروعها في الخليج العربي

ففي أعقاب الثورة الإيرانية اندمج الشيرازيون في برامج "تصدير الثورة"، وانتقل كادرهم التنظيمي إلى طهران حيث سخرُوا طاقتهم في دعم الثورة الإيرانية لقتاعتهم بعالميتها، إلا أن وقوع الخلاف بين نظام "ولاية الفقيه" وتيار "ولاية الفقهاء" الشيرازي، اضطر أغلب كوادر الحركة الشيرازية إلى الخروج من إيران والالتجاء إلى سوريا.

وفي دمشق تمتعت تنظيمات الحركة الشيرازية الخليجية بدعم سياسي من قبل النظام السوري، واتجه عدد من المعارضين من شيعة الخليج العربي إلى سوريا للإقامة فيها، وكانوا مزيجاً من: الكويتيين، والبحرينيين، والإحسانيين، ومن شيعة المدينة المنورة، وانتمى أغلبهم إلى حركة "الطلائع الرساليين" وفروعها: "منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية"، و"منظمة العمل الإسلامي"، و"جبهة تحرير البحرين" التي انتقل عدد من كوادرها إلى دمشق، منهم: جعفر العلوي، وعلى المحفوظ، وعبد الهادي الخواجه الذي أقام في دمشق خلال الفترة: 1983-1989، وأسس بها "لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في البحرين".

ولا بد من التنبيه إلى أن السياسة الخارجية للرئيس السابق لم تكن تقتصر على توظيف النزعة الطائفية فحسب؛ بل كان يستخدم كذلك التناقضات الإثنية كما هو الحال في دعم حزب العمال الكردستاني للضغط على تركيا، مما أدى إلى توتر العلاقة بين دمشق وأنقرة.

مشكلة اختلال التوازنات بعد حافظ أسد:

وعلى الرغم من هذه السياسة المثيرة للجدل إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن حافظ أسد كان بارعاً في المحافظة على التوازنات الإقليمية واستخدام أوراق التصعيد والتهديئة طول فترة حكمه التي امتدت نحو ثلاثة عقود.

لكن هذه التوازنات سرعان ما انهارت بعد تولي بشار الحكم عام 2001؛ حيث لم يكن الولد بمستوى والده في المحافظة على تلك التوازنات، فسرعان ما فقد السيطرة على الملف اللبناني بعد انسحاب القوات السورية من لبنان، كما فقد زمام المبادرة في القضية الفلسطينية؛ ومثلت سياسة الانخراط ضمن المنظومة الإيرانية دعماً لنزعات طهران العدائية التي ضاقت دول مجلس التعاون بها ذريعاً، خاصة وأن خلايا "حزب الله" المدعومة من قبل سوريا قد استهدفت هذه الدول في أمنها واستقرارها.

ثانياً: تأثير أحداث الثورة السورية على دول الجوار

من خلال رصد مؤثرات الأزمة السورية الراهنة على منطقة الخليج العربي؛ يمكن استعراض ثلاثة مؤشرات مهمة لوجود ذلك التأثير:

1- الاصطفاف الطائفي الإقليمي

فقد حظيت حركات العنف الخليجية المعارضة بدعم النظام السوري، الذي وفر الملاذ الآمن والتسهيلات وحرية الحركة لقادة هذه المنظمات وكوادرها.

وعندما اندلعت الثورة السورية في شهر مارس من العام الماضي، بدأ كبار المسؤولين السوريين يهددون باستخدام ورقة المعارضة الشيعية ضد حكومات دول مجلس التعاون، وأخذ الإعلام الرسمي السوري يهدد بتأزيم الأوضاع الإقليمية، وكان لوزير الخارجية وليد المعلم سبق في التلويح بتفجير الأوضاع في المنطقة، كما هدد مفتي البلاد بإشعال الأزمات في مختلف الدول التي تدعم المعارضة السورية.

وكان لوقوف إيران إلى جانب النظام السوري ضد المطالب الشعبية أثر في انحسار شعبية مفهوم "المقاومة"، وخاصة في لبنان حيث أصبح "حزب الله" في موقف محرج. وأدت المواقف السياسية لكل من إيران و"حزب الله"، وكذلك حكومة المالكي العراقية في دعم النظام السوري إلى بروز ظاهرة الاصطفاف الطائفي:

فقد وقفت الدول المنعقدة من الحكم الشمولي في تونس وليبيا ومصر واليمن إلى جانب الشعب السوري في ثورته، في مقابل الحركات والتنظيمات المرتبطة بإيران والتي انحازت إلى جانب النظام السوري وتبنت نظرية المؤامرة.

ويمكن استعراض مجموعة من الدراسات التي ظهرت في الآونة الأخير حول خطورة ذلك الاصطفاف وتأثيره على التوازنات الإقليمية، وعلى أمن دول مجلس التعاون بصفة خاصة.

2- دور الأزمة السورية في إذكاء التوتر المجتمعي في بعض دول المنطقة:

حيث وقفت بعض المجموعات السكانية والجماعات السياسية في الخليج العربي إلى جانب النظام السوري، في حين انحازت مجموعات أخرى ضد النظام وقامت بأنشطة سياسية وفعاليات خيرية لدعم المعارضة.

والحقيقة هي أن حالة التوتر المجتمعي نتيجة لاختلاف المواقف الشعبية من أحداثٍ سياسيةٍ خارجية، لم تأتِ على خلفية الأزمة السورية فحسب؛ بل يمكن رصد حالات سابقة من التوتر المجتمعي في الخليج العربي على خلفية الموقف من مشكلة الحوثيين في اليمن، وفي غيرها من حالات التصعيد السياسي الذي تقوم به إيران بين الفينة والأخرى.

وللإمعان في الاستفادة من حالة التوتر المجتمعي تلك؛ دأب الإعلام السوري على تأجيج تلك الخلافات ومحاولة توظيفها:

فعلى إثر مقابلة تلفزيونية أجراها الرئيس السوري في شهر فبراير الماضي، وكرر فيها تهديدات سابقة بإمكانية تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة؛ سربت وسائل الإعلام تفاصيل اجتماع له مع كبار مسؤوليه الأمنيين، وقيل إنه أوعز إليهم بالتحرك لافتحال أزمات في مناطق مختلفة من الدول العربية المناوئة له، وما لبثت أن خرجت مظاهرات في بعض قرى البحرين تهتف لبشار.

وظهر في موقع رسمي لجهة معارضة في البحرين خطاب موجه للسفير الأمريكي يدعوه لحضور إحدى الفعاليات، وعقد الخطاب مقارنة بحضور السفير الأمريكي في دمشق روبرت فورد لمظاهرات في سوريا على الرغم من وصفها بعدم السلمية والنزوع إلى العنف، وهاجمت الرسالة المعارضين السوريين لحكم بشار، وتحدثت عن: "عدم وجود عدد كبير من المتظاهرين (في حماة) وغياب السلمية في تحركات المعارضة!!"

3- تصاعد احتمالات حروب الوكالة (Proxy wars):

تناولت العديد من الدراسات في الأشهر الأربعة الماضية بعض ملامح تأثير الاصطفاف الطائفي على أمن منطقة الخليج العربي، ورجحت بعض هذه الدراسات إمكانية تصاعد وتيرة "حروب الوكالة" في المنطقة على خلفية الأزمة السورية:

- فقد توقعت دراسة بريطانية في شهر أكتوبر الماضي، أن تؤدي حالة الاصطفاف الطائفي إلى زيادة التوتر الإقليمي في الشرق الأوسط، خاصة مع تضائل فرص التفاوض السلمي حول

برنامج إيران النووي، وسعي الولايات المتحدة وحلفائها إلى زيادة العقوبات الاقتصادية على نظام طهران الذي سيبدد إلى التصعيد من طرفه.

- وفي الفترة ذاتها ربطت الكاتبة الصحفية "كارن لي" "Karen Leigh"، بين تدهور الأوضاع الأمنية في سوريا، ومسار الأزمة السياسية في البحرين والمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وأشارت الكاتبة إلى قلق عدد من المحللين الغربيين من احتمال نقل حالة التنافس الدبلوماسي "البارد" إلى مرحلة جديدة من التصعيد الأمني الذي قد يتضمن التخطيط لعمليات تفجير تهدد أمن دول الخليج العربي، وتوقعت الكاتبة أن تشهد البحرين بداية انتقال التوتر من مرحلة المظاهرات الشعبية وإثارة الشغب إلى تطوير تقنيات التفجير عن بعد.

- ويمكن تتبع العديد من الدراسات التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية عقب الإعلان عن إحباط محاولة اغتيال السفير السعودي بواشنطن في شهر أكتوبر الماضي، حيث تحدثت إحداهما عن احتمال اندلاع حرب بالوكالة بين القوى الفاعلة في الدول التي تشهد توترات سياسية على خلفية الأزمة في سوريا، واحتمال لجوء طهران إلى ردود أفعال عنيفة في المنطقة،

وعلى إثر ذلك ظهر تقرير أمني أمريكي في شهر مايو الماضي يتحدث عن وجود أدلة تؤكد تورط إيران و"حزب الله" في التخطيط لاغتيال دبلوماسيين في 7 دول، ومن بين أهدافهم مسؤولين سعوديين.

أثر الجماعات العابرة للحدود على منظومات الأمن الإقليمي:

تعيدنا تلك التقارير إلى مقدمة هذه الدراسة، والمتعلقة بأثر الجماعات العابرة للحدود على منظومات الأمن الإقليمي،

وتكمن الإشكالية في أن الثقافة العربية قد نزعته في العقود الماضية إلى التغاضي عن هذه القوى الفاعلة في صياغة الخطاب السياسي والاجتماعي، وآثرت التجاهل بدل الترشيح، والإنكار بدل الاعتراف بوجود مكونات لا بد من التعامل معها بسياسة مغايرة للمفاهيم القومية ونزعات الحكم المركزي.

وكانت النتيجة هي أن وقوع الاختلال الأمني في سوريا قد انعكس على جميع الدول المجاورة نظراً لأن ظروف التأسيس وملامح تكون البنية المجتمعية تتشابه في هذه الدول إلى حد كبير.

ثالثاً: توصيات

بناء على ماسبق فإنه من المهم أن تبادر دول المنطقة إلى الاعتراف بدور العناصر الفاعلة خارج إطار الدول، وأن تضع آليات جديدة للتعامل معها وفق إستراتيجية أمنية إقليمية شاملة، ومن ذلك:

- 1- ضرورة الاعتراف بجميع مكونات المجتمع، والتعامل معها على أسس راسخة من العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة.
- 2- مراجعة خارطة القوى الاجتماعية الفاعلة في العالم العربي، والروابط السياسية والاقتصادية التي تؤلف بينها، وإعادة تقييم السياسات الداخلية فيما يتناسب مع متغيرات المرحلة.
- 3- إقصاء خطاب التشدد ودعم عناصر الاعتدال داخل المجتمع الخليجي باعتبارها حجر الأساس في أي سياسة إصلاحية تسعى إلى ترسيخ مفاهيم المواطنة والعيش المشترك.
- 4- دعم قطاع البحث العلمي لإجراء دراسات جادة تهدف إلى تقديم أطروحات جديدة للتعامل مع مختلف المجموعات السكانية في الخليج العربي، وتبني مشاريع الحوار المجتمعي بين هذه الفئات.

"مشكلات العمل السياسي وتأثيراتها على الثورة في سوريا"²

مشكلة 1: ضعف البنية التحتية للعمل السياسي

أ- عانت الجمهورية السورية منذ تأسيسها من ضعف بنية العمل السياسي:

ففي غضون 23 عاماً ما بين الاستقلال وانقلاب حافظ أسد (1946-1970) قامت نحو 43 حكومة، أي بمعدل حكومتين في كل سنة.

وتعود المشكلة إلى هشاشة بنية الأحزاب المدنية في مقابل الدعم الذي حظيت به المؤسسة العسكرية في مرحلة الانتداب، ولذلك فقد كانت الظاهرة الأبرز في فترة ما بعد الاستقلال هي كثرة الانقلابات العسكرية، حيث شهدت سوريا خلال 21 سنة بين عامي 1949 و1970:

21 انقلاباً ومحاولة انقلابية وحركة تمرد أو عصيان قام بها بعض ضباط الجيش السوري. وأصبحت المناصب المدنية ألغوية بيد الجيش؛ فقد كانت المناصب التي تولاها أمين الحافظ مثار سخرية الشارع السوري، حيث أسندت إليه أكثر من عشرة مناصب في آن واحد منها تعيينه: رئيس مجلس قيادة الثورة، وقائد الجيش، ورئيس الجمهورية، ونائب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ووزير الداخلية، ونائب الحاكم العسكري، كما أصبح في 12 نوفمبر 1963 رئيساً للوزراء مع احتفاظه بمناصبه السابقة، إضافة إلى عضويته في كل من القيادة القومية، والقيادة القطرية لحزب البعث!

ب- في فترة حكم البعث تم ترسيخ هيمنة العسكر وأجهزة الأمن، وتعطيل الحياة السياسية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

1- صدور قوانين تجرم العمل السياسي المعارض (مثال قانون (49) الذي يعتبر كل منتسب إلى جماعة الإخوان المسلمين مجرمًا ويعاقب بالإعدام.

2- استهداف معارضي النظام في الداخل والخارج في سلسلة اغتيالات وعمليات اختطاف. منهم على سبيل المثال لا الحصر: اللواء محمد عمران (أبريل 1972)، وصلاح الدين البيطار (يوليو 1980) في بيروت، وعبد الوهاب البكري في عمان (يوليو 1980)، والسيدة بنان الطنطاوي التي قتلت في محاولة اغتيال زوجها عصام العطار في ألمانيا (مارس 1981)، ونزار الصباغ في الذي اغتيل في إسبانيا (نوفمبر 1981)، والمحامي نعمان قواف الذي اختطف في قبرص واقتيد إلى دمشق في فبراير 1982.

² ورقة أقيمت في مؤتمر "مستقبل الثورة السورية"، الذي عقده منتدى العلاقات العربية والدولية بالدوحة في 23 يونيو 2012.

ج - ونتيجة لضعف البنية التحتية للعمل السياسي وما عانتها المعارضة من استهداف فقد ظهرت ملامح ضعف هذه الأحزاب في مرحلة الثورة من خلال:

- 1- الفشل في التوصل إلى مواقف موحدة تجاه القضايا الرئيسية المتعلقة بالثورة السورية (التدخل الدولي، التفاوض مع النظام، توحيد الجهود).
- 2- بروز ظاهرة الانشقاقات داخل المجلس الوطني نتيجة صعوبة الإصلاح الداخلي.
- 3- الفشل في تحقيق اعتراف المجتمع الدولي بقدرة المعارضة على توفير البديل السياسي، ومنع الانفلات الأمني الذي سيؤثر سلباً على دول الجوار.

ومن خلال رصد تطور الحراك السياسي في مرحلة الثورة يمكن تقسيم أبرز الأحزاب ضمن ثلاثة تصنيفات رئيسية:

أولاً؛ الأحزاب التقليدية التي كانت موجود قبل حكم البعث: من الشيوعيين والاشتراكيين والقوميين مثل: الاتحاد الاشتراكي الناصري، وحزب العمل الشيوعي، وتجمع اليسار الماركسي (تيم)، واللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين (قذري جميل)، والإخوان المسلمين. أغلب هذه الجماعات تعاني من اضمحلال أدائها الفكري، وضعف قدرتها الحركية في الداخل، وعدم اكتراث الأجيال الجديدة بمنطلقاتها الإيديولوجية.

ويدخل في حكمها التيارات التي تصنف نفسها ضمن المعارضة كأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، والحزب القومي السوري الاجتماعي، وتلك التي كان لها سابق ارتباط بالنظام كمنظمة الديمقراطية والحرية التي يترأسها ريبال أسد، وجبهة الخلاص الوطني التي أسسها عبد الحليم خدام، وبعض إسلاميي الداخل من مجموعات دينية صوفية أو من الذين لا يرون استخدام العنف.

ثانياً؛ ظاهرة الأحزاب التي قامت على أسس إثنية أو عرقية مثل: الأحزاب الكردية والتي يبلغ عددها نحو 22 حزباً (منها ما هو متطرف مثل يكي تي وآزادي، ومنها ما هو مرتبط بكردستان العراق، ومنها ما هو مرتبط بالكيان السوري، ومنها الحركة الوطنية الكردية التي تضم 11 حزباً، والحزب اليساري الكردي، والمجلس السياسي الكردي)، وكذلك المنظمة الآشورية السريانية، الحركة السريانية الديمقراطية، بالإضافة إلى زعامات ووجهاء الأقليات، ومن الشخصيات البارزة من أبناء الطوائف الذين ينشطون كمستقلين.

وكذلك الكيانات السياسية التي تقوم على أسس اجتماعية أو مناطقية، مثل مجموعة القبائل التي شكلت في إسطنبول مجلس القبائل السورية، إضافة إلى ممثلي المحافظات السورية مثل:

تكتل أحرار الجزيرة، وغيرها من المجموعات التي انخرط أغلبها في لجان التنسيق المحلية التي تعمل وفق المناطق والأقاليم.

ثالثاً؛ ظاهرة الائتلافات الهشة: والتي جاءت كنتيجة حتمية لصغر حجم أغلب الأحزاب السياسية وحادثة عهدا؛ مثل الائتلاف العلماني الديمقراطي السوري، والكتلة الوطنية الديمقراطية، وائتلاف اليسار السوري، ورابطة العلمانيين السوريين، وهيئة التنسيق الوطني، وتجمع 15 آذار، وإعلان دمشق، والهيئة العامة للثورة السورية.

وبعد دراسة مستفيضة لواقع العمل السياسي في سوريا؛ رأت دراسة أمريكية حديثة أن أداء الأحزاب التقليدية لا يرقى إلى مستوى الحدث، واعتبرت أن التغيير الحقيقي مرتبط بظاهرة التنسيقيات التي تمثل آلية جديدة من العمل السياسي خارج إطار الأحزاب السياسية التقليدية، فضلاً عن استيعاب قطاع كبير من الجيل الجديد غير المنتمي سياسياً.

وفق النظرية البنوية فإن الثورة السورية تتكون من مثلث إستراتيجي يتمثل في ثلاثة أضلاع هي: الحراك الشعبي، والمقاومة المسلحة، والعمل السياسي الذي يفترض أن يكون محور هذا المثلث، نظراً لأهمية دروه في ترشيد الثورة في الداخل وتمثيلها في الخارج، لكن ضعف الحراك السياسي قد تسبب في عرقلة مسيرة الثورة

وفي الوقت الذي تتعنت فيه البلاد من الحكم الشمولي العسكري، تظهر الحاجة إلى الانعتاق من القوالب الفكرية التقليدية التي لا تزال تعاني من القصور في فهم تلك التطورات واستيعاب متطلبات المرحلة.

ولن تحقق الثورة السورية أهدافها إلا من خلال ثورة فكرية جديدة كتلك التي وقعت في الغرب عام 1968، والتي تمرد فيها الجيل الجديد من المفكرين في الجامعات الأوروبية على المدارس الفكرية التقليدية، وتقدموا بأطروحات جديدة في إصلاح المجتمع وقضايا التعليم.

وكان أهم ما في هذه الحركة الفكرية أنها كشفت عن قصور الإيديولوجيات السائدة (متمثلة في نظريات البنوية، والماركسية، ومدرسة فرنكفورت، وأتباع سارتر وفوكو وإدغار)، وبينت فشل هذه المذاهب في تشخيص الواقع والتعامل معه.

ولا شك في أن المجتمع السوري بحاجة إلى حركة تجديدية توفق ما بين القواعد الفكرية والقوى الاجتماعية، بدلاً من حالة التآزيم التي طبعت العلاقة بين حركات المعارضة وجعلت

المجتمع يراوح ما بين الفكر الإسلامي (بصورته الإخوانية) من جهة، واليساري: الشيوعي والاشتراكي والناصري الذي يقابل حركات التدين بالعداء من جهة أخرى.

مشكلة 2: الاهتمام الغربي بإعادة إحياء المشروع الإثني-الطائفي

من خلال رصد التحركات الدبلوماسية والمواقف الدولية، يمكن القول بأن مشروع: "الأسدية دون أسد"، يجد قبولاً لدى القوى الدولية وبعض دول الجوار، كما أنه يقوم في الوقت نفسه على أسس تاريخية، حيث يستند إلى:

- الإرث التاريخي المتمثل في نظام "الملة" العثماني الذي أعطى الأقليات حكماً ذاتياً واعترف بخصوصيتهم منذ عام 1860.
- نظرة فرنسا التاريخية والمعاصرة والتي تنطلق من مشروعها الذي تبنته عام 1920.
- الواقع السياسي في هيمنة الأقليات على المؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن وصعوبة وجود بديل يملأ الفراغ الأمني والعسكري في حال انهيار النظام بالكامل.
- الإستراتيجية الأمريكية التي طرأت منذ عام 2003، والتي ترى أن الحكم في الشرق الأوسط يجب أن يستند إلى قاعدة من التوازنات بين الأديان والطوائف والإثنيات لتحقيق الاستقرار الفعلي، خاصة وأن مؤسسات الدولة بدأت تضعف في العالم العربي لصالح الجماعات غير التابعة للدول (non state actors) والتي أصبحت أقوى من الدول ومن الإيديولوجيات.

- فحزب الله اللبناني أقوى عسكرياً وتنظيمياً من الدولة اللبنانية.
- والميليشيات العراقية الطائفية مثل: جيش المهدي ومنظمة بدر هي التي تشكل التوازن السياسي والعسكري في بغداد والبصرة ومحيطهما.
- والبيشمركة الكردية هي التي تحافظ على الأمن في كردستان العراق.
- أما في سوريا فلا تزال هذه المجموعات المسلحة النظامية وشبه النظامية هي التي تمتلك القوة العسكرية والسيطرة الفعلية على الأرض، ولديها الرغبة في لعب دور أساسي بعد سقوط النظام.

ويعتقد الأمريكيان والأوروبيون أنه لا يمكن تحقيق الأمن في سوريا دون تعاون هذه القوى ذات الطابع الطائفي العشائري، خاصة وأنها قادرة على تحقيق تحالفات واسعة عابرة للحدود مع قوى متعاطفة معها في لبنان والعراق.

مشكلة 3: غياب الضامن في المرحلة الانتقالية، وعدم استيعاب المعارضة لطبيعة التحديات الأمنية الكامنة

ففي الحالة الليبية تزامنت الحركة الثورية مع انشقاقات كبرى في الصف الأول للنظام، وبالتالي كان هؤلاء قادرين على الإمساك بمفاصل الدولة فور سقوط حكم القذافي. وفي الحالة التونسية غادر بن علي وبقي الجيش والأمن كضامن لأي انحراف يمكن أن تقع فيه القوى السياسية في البلاد. وفي الحالة المصرية تفكك جهاز القصر الجمهوري في حين بقيت المؤسسة العسكرية حتى اليوم الضامن الفعلي للحدود، وللأمن الداخلي، وللعملية الانتخابية ولعلاقات مع دول الجوار. وفي اليمن استطاعت الحكومة والمعارضة أن تصل إلى توافق تحت إشراف إقليمي-دولي، وقد مثل ذلك التوافق الضامن الفعلي لمسيرة انتقالية شاقة ولكنها لا تزال قادرة على الاستمرار.

أما بالنسبة للحالة السورية فنحن أمام حالة صراع استثنائي، حيث تقف القوى المعارضة (الشعبية والعسكرية والسياسية) في مواجهة شاملة مع جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها بما في ذلك: القصر الجمهوري، ومفاصل الحكومة، ومؤسسات الأمن، والجيش، وكذلك في مواجهة منظومة إقليمية روسية-إيرانية تقف بصلابة مع بقاء النظام. لكن الأحداث تؤكد أن القوى السياسية المعارضة لن تتمكن من استئصال النظام ما دامت مبعثرة ومفككة، وفي حال انهيار مؤسسات الدولة بأكملها فإنه ليس هناك ضامن من حدوث فوضى طائفية، أو إثنية، أو اختراقات حدودية، أو امتدادات للأزمة عبر الحدود حيث تنشط الميليشيات الطائفية في كل من لبنان والعراق. وما لم تنجح قوى الثورة في تطوير آليات التحشيد والتنظيم وتقديم البدائل الناضجة فإنها لن تقنع أياً من القوى الإقليمية والدولية بكفاءتها وقدرتها على منع حالة الفوضى المتوقعة حال سقوط النظام.

ومن أبرز التحديات الأمنية الكامنة

- 1- إصلاح العلاقة بين الجيش ومؤسسات الأمن وبين المجتمع: عبر ترميم العلاقة بين الدولة والمجتمع، والعمل على تصحيح العلاقة المتوترة مع الجيش من خلال تعزيز آليات المحاسبة.
- 2- تصحيح العلاقة بين مختلف المجموعات السكانية داخل إطار المجتمع، والسعي إلى التخلص من الإرث السلبي لمرحلة نظام أسد. فالأقليات تتحدث علناً في الإعلام العربي والغربي عن "مخاوف" وتطالب بالحصول على "ضمانات"، وتطرح مشاريع وتتقدم بمطالب

فئوية، وعلى الرغم من أن هذه المشكلة تمثل تحدياً كبيراً للعلاقات المجتمعية في مرحلة ما بعد سقوط النظام، إلا أن السمة الغالبة هي التغاضي والتجاهل بدلاً من الترشيح.

3- إعادة بناء المؤسسة الأمنية على أسس جديدة، تستوعب الواقع السوري وتعقيدهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعلاقاته المعقدة مع دول الجوار.

4- وضع رؤية للتعامل مع القوى الفاعلة خارج إطار الدول (non state actors)

والتي دعمها نظام البعث عبر إنشاء ميليشيات مسلحة رديفة لجهاز الدولة ومؤسسات الأمن، وقد ظهرت بصورة جلية تحت عنوان كبير هو الشبيحة، ومكونات الشبيحة هي: عصابات جميل أسد، وما فرخته من جماعات منذر وفراس و المرشديين، إضافة إلى الجماعات المسلحة العابرة للحدود متمثلة في حزب الله والحرس الثوري وجيش المهدي ومنظمة بدر والبيشمركة. وكذلك دعم حزب العمال الكردستاني والمعارضة الشيعية في الخليج العربي.

5- سرعة سد الثغرات في المؤسسة العسكرية: (نظام الفيالق، ومفهوم الردع، والصواريخ، والقوات الخاصة بحماية النظام) قبل أن تقع الجمهورية الثانية فريسة طمع العسكر كما وقعت الجمهورية الأولى، وما يمكن أن تقوم به القوى المسلحة الراضية للتغيير من فوضى أمنية، واحتمال أن تتحالف مع قوى أخرى في المنطقة.

6- آليات الفكك من المنظومة الإقليمية القائمة منذ نحو 3 عقود، ومخاطرها المحلية والإقليمية:

حيث لا توجد لدى المعارضة رؤية واقعية لآلية التخارج من المنظومة الإقليمية الروسية-الإيرانية المتجدرة في هيكلية الكيان السوري، ولدى هذه المنظومة: استثمارات كبيرة في مختلف الصناعات، وفي مجال التصنيع العسكري، وتطوير التقنيات الصاروخية والأسلحة البيولوجية، والتعاون الاستخباراتي، ودعم "حزب الله" بالأسلحة والتسهيلات ، ومن المؤكد أنه لن يتم التخارج من هذه المنظومة دون رفض ومقاومة من قبل الجهات المتضررة وهي الأقوى في الوقت الحالي.

كما أن بنية الجيش السوري قد قامت على أسس روسية بحتة من حيث التشكيل والتنظيم والتقنية والتسليح، فهل سيتم تدمير هذه البنية بأكملها على النمط العراقي، أم سيتم المحافظة عليها وتطويرها.

7- التأسيس لمفهوم الأمن التعاوني: فقد قامت علاقات النظام السوري مع دول الجوار على

أساس التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، ومحاولة الإمساك بأكبر قدر من أوراق التفاوض والضغط، ولذلك فقد كانت علاقات سوريا الإقليمية متوترة، خاصة عندما ضحى النظام بعلاقاته مع الدول العربية في سبيل دعم مشروع التوسع الإيراني، فهل يمكن للمعارضة أن تخرج برؤية لتحقيق مفهوم جديد من الأمن التعاوني مع دول الجوار، والذي يقوم على جملة

مفاهيم مثل: "الأمن التكاملي" و"الأمن المشترك" مثل حالة مجلس التعاون، أو الاتحاد الأوروبي، أو حلف شمال الأطلسي

8- القضية الفلسطينية: تتعامل المعارضة السورية بكل أطيافها بنفس النمط الذي يتعامل فيه النظام السوري مع الكيان الصهيوني، والذي تمثل في الصمت والمواربة والإشارات الخجولة بعدم الرغبة في التصعيد، وضرورة الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية، دون وجود مواقف واضحة.

التوصيات:

- تشجيع البحث العلمي الهادف إلى ترشيد العمل السياسي، وتعزيز مفاهيم الاحتراف.
- بذل الجهود لوضع الأسس الفكرية الجامعة للجيل الشبابي الذي يمثل نحو 66 بالمائة من المجتمع.
- تعزيز مفهوم المجتمع المدني، وأدوات الممارسة السياسية خارج إطار الأحزاب
- ضرورة بناء التيارات الفكرية قبل تشكيل الأحزاب السياسية.